

المصدر: رأي

التاريخ : ١٩٧٨/١٠/٢١

البسار المصري يتوقع مرمبة مع...!

في الحكومة المصرية الاخيرة انشئت حقيبة وزارية جديدة ممعة وزيرها الامنام بشؤون "الحرب الوطني الديموقراطي" (حزب الرئيس السادات)، الا ان هذه الحقيبة الجديدة لم تلغ الاحزاب الاخرى - برغم توقف حزب الوفد الحدي من ممارسة عملية وجوده لأنه حل نفسه - خاصة حزب "التجمع الوطني": ولم تستطع هذه الوزارة ايضا تجميد نشاط الاحزاب الاخرى. فقد عادت يوم الاربعاء الفائت صحيفة "الاهالي" الى الصدور بعد توقف استمر زهاء السنة اسابيع.

ومعروف انه بعد الاجراءات التي كان الرئيس السادات قد اتخذها في اثار (مانو) الماضي بحق الاحزاب، أعلن حزب "التجمع الوطني" تجميد نشاطه السياسي "العلني" - مثلا اوقف الحزب نشاطه الاعلامي العلني بتعليق صدور "الاهالي"، الا انه استمر في اعلامه "غير المعلن" عبر "التقدم"، وهي نشرة اعلامية للاعضاء دون سواهم.

ومع بداية الاسوع الفائت، أعلن البسار المصري عودته العلنية الى الساحة عبر رسالة مفتوحة وجهها السيد خالد محي الدين رئيس حزب "التجمع الوطني"، - من الضباط الاحرار - واربعة من زملائه، الى الرئيس السادات بعنوان فيما رفضهم القاطع لاتفاقي كامب بيفد.

في الوقت نفسه، وفي مقابلة صحافية مع مجلة "احداث الجزائر"، قال الفريق سعد الدين الشاذلي ان هناك "حركة نمرد في الجيش المصري ضد الرئيس السادات". وازاف "ان التغييرات التي اجراها السادات في صفوف الجيش، كاقالة الخمس وهمي: تؤكد ان السادات لم يعد يثق بالجيش، وبالتالي تؤكد خوفه من القوات المسلحة".

من حيث المبدأ

ومعروف ان اليسار المصري أكد أكثر من مرة انه من حيث المبدأ لا يعادي الحل السياسي العادل: إلا انه يعتبر ان اتفاق كامب ديفيد يسفان من الاساس كل مقومات الحل العادل للقضية .

وينصب غضب اليسار المصري على الرئيس السادات الذي "ظل يردد بغير انقطاع ان في مقدوره استرداد سيناء وتحريرها من قوات الاحتلال الاسرائيلية أفورا وبغير قتال لو انه قبل فقط التحلي عن الاطراف العربية الاخرى وقبل الحل المنفرد مع اسرائيل".
ويقول مسؤول يساري مصري: "مباحثات كامب ديفيد فضحت مدى الاطماع النوسعية لاسرائيل في مصر عامة وفي سيناء بصفة خاصة".

وتنص وثيقة السلام المصري-الاسرائيلي على ممارسة النامة للسيادة المصرية حتى الحدود المعترف بها دوليا بين مصر وفلسطين تحت الانتداب. وتنص الوثيقة ايضا على مرابطة قوات مسلحة مصرية لا تزيد عن فرقة ميكانيكية او مشاة في منطقة تقع على بعد 50 كيلومترا تقريبا الى الشرق من خليج السويس ومن قناة السويس.

هذه الامور تعني بالنسبة الى اليسار المصري، كما يقول احد المسؤولين اليساريين: "ان تظل المساحة الباقية من سيناء، والتي تشمل 90٪ من مساحة شبه الجزيرة، منزوعة السلاح تماما".

ويضيف المرجع اليساري المصري: "ان هذا القيد القاسي المفروض على مصر، لا يقابله اي قيد على حرية حركة القوات الاسرائيلية على الجانب الآخر من الحدود الدولية".

ومع سيناء يتوقف اليسار يري على ما س عليه اتفاقا كامب ديفيد حول "استخفاف امكان التنمية الاقتصادية". المسؤول اليساري المصري قال: "هذا مسيئ" الرشاء الوهمي"، ولا يمكن فصله عن الانباء التي تسربت عن اقامة مشروعات مشتركة وخاصة في سيناء؛ واهمها استثمار مشترك للنهض المصري. ولا يمكن ان يفصله عن تصريحات السادات حول رغبته في الاستعانة بالخبرة والكيمولوجيا والذكاء الاسرائيلي في مجال التنمية".

ويؤكد المصدر اليساري ان المعارضة لاتفاقي كامب
ديفيد ستجعل السادات بلجا الى اسلوب القمع وبذكر
بالاحراء والنشريات المعادية للديموقراطية التي
اتخذها في الفترة الماضية وكانت، في نظر اليساريين،
بمناة التمهد لمواقفتد على حل منفرد. لذلك يتوقع
اليسار المصري ان تشهد المرحلة المقبلة احراءات قاسية
لكبت كل صوت معارض .

دور مرسوم للجيش؟

ولكن هل يتفق اليسار المصري مع ما يقوله الفريق
الشاذلي حول حركة تمرد في الجيش؟ في البيان الذي
اصدره المكتب السياسي للحزب الشيوعي المصري فقرة
تقول: " يتوقع حزبا ان تلجا سلطة السادات في المرحلة
المقنلة الى تهيئة القوات المسلحة المصرية لدور جديد
مرسوم لها، كاقامها في سلسلة من المعامرات
العسكرية في بعض الدول العربية والافريقية".
ومع هذا، ففي الرسالة المفتوحة التي وجهها الى
السادات، يقول السيد خالد محي الدين رئيس حزب
"التجمع الوطني": "ما زال هناك مرشد من الوقت امام
رئيس جمهورية مصر كي يعود ونضمه الى الصف العربي،
وان لا يوقع اتفاق سلام منفرد مع اسرائيل".